



وزارة الصناعة والتجارة

٥٠  
ع ت ٧٧١٧/٢١  
الرقم  
٢٠١٠/٧/٢١  
التاريخ  
الموافق

السادة ابو غزاله لملكية الفكرية  
عمان ص.ب (١١١٩٢/٩٢١٠٠)  
المحامي الأستاذ عمر الجازى  
عمان ص.ب (١١١٩٢/٩٢١٤٠٩)



الموضوع: القرار الخاص بالعلامة التجارية (٧٧٠١٧) رقم في الصنف (٤٢).

أرفق بطيه القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة بكتابي  
اعلاه .

وأقبلوا الاحترام

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عربات



وزيرية الصناعة والتجارة

٧٧٠١٧/٦  
الرقم  
٢٠١٠/٧/٢١  
التاريخ  
الموافق

قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية  
وزارة الصناعة والتجارة / عمان

**الجهة المستدعاة:** شركة كورال انترناشيونال (شركة ذات مسؤولية محدودة)، وكيلها المحامي عمر  
الجازي، عمان ص ب (٩٢١٤٠٩/١١١٩٢)

**الجهة المستدعى ضدها:** شركة نورجية السعودية المحدودة، ووكيلها السادة ابو غزاله للاملكية الفكرية، عمان  
ص ب (٩٢١١٠٠/١١١٩٢).

**الموضوع:** العلامة التجارية (GRAND CORAL) ذات الرقم (٧٧٠١٧) في الصنف (٤٢).

الوقائع



**أولاً:** قامت شركة نورجية السعودية المحدودة بتسجيل العلامة التجارية (GRAND CORAL) في الصنف  
(٤٢) من أجل "خدمات حجوزات الفنادق والخدمات السياحية (فندق خمس نجوم)". وحصلت على  
تسجيل نهائي بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٦.

**ثانياً:** بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٣٠ تقدمت الجهة المستدعاة بواسطة وكيلها بطلب ترقين العلامة التجارية  
المشار إليها وذلك للأسباب الواردة في لائحة الترقين.

**ثالثاً:** لم تقدم الجهة المستدعاة ضدها لائحة الجوازية على الرغم من منحها التمهيدات الازمة لذلك.



مَدْرَازُ الْعِلَمَاتِ وَالْبَيَانَاتِ

الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
المواافق \_\_\_\_\_

رابعاً: قدم وكيل الجهة المستدعاة بيناته المؤيدة لطلب الترقين وهي على شكل تصاريح مشفوعة بالقسم ومرافقاتها بعد ان منح التمهيدات اللازمة لذلك.

خامسأ: لم تقدم الجهة المستدعاة ضدها بيناتها المؤيدة للعلامة التجارية.

سادساً: عقدت جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات، وبالنتيجة رفعت الجلسة للتدقيق وإصدار القرار.



الى ادارة الصناعة والتجارة

الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
الموافق \_\_\_\_\_

القرار

بعد الاطلاع على ملف الدعوى بكمال محتوياته فقد تبين ما يلى :-

من حيث الشكل:

حيث أن الترقين مقدم خلال سريان المدة القانونية المحددة بنص المادة (٢٤/٥) والتي أصبحت هكذا بعد ان اعيد ترقيم المواد من (٤١-٢٥) بموجب قانون العلامات التجارية المعدل رقم ٢٠٠٧/٢٩ فابني أقرر قبوله شكلاً.

من حيث الموضوع:

نجد أن الجهة المستدعاة قد أسمت دعواها على أساس مشابهة العلامة التجارية (CORAL INTERNATIONAL) موضوع الترقين مع العلامة التجارية (CORAL INTERNATIONAL) مع رسمة العائد ملكيتها لها حيث ادعت بأن العلامة التجارية موضوع الترقين جاءت مخالفة لأحكام المادة (٨) بفقراتها (أو ١٠ أو ١٢) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

وبالتدقيق في البينة المؤيدة لطلب الترقين المقدمة من قبل الجهة المستدعاة نجد أنها عجزت عن إثبات توافر معايير الشهرة في العلامة التجارية (CORAL INTERNATIONAL) مع رسمة العائد ملكيتها لها والتي استقر عليها اجتهاد قضاء محكمة العدل العليا الموقرة وأحكام قانون العلامات التجارية وأحكام التوصية المشتركة للعلامات المشهورة، إذ اقتصرت البينة على تصاريح مشفووعة باليمين جاءت بأقوال عامة مجردة خالية من اي ثبات مادي يؤيد ماورد فيها من شهرة العلامة التجارية (CORAL INTERNATIONAL مع رسمة) وإن ما تم ارفاقه من شهادات تسجيل للعلامة التجارية (CORAL INTERNATIONAL مع رسمة) والتي جاءت بتواريخ لاحقة لتاريخ تسجيل العلامة التجارية



## وزارة الصناعة والتجارة

الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
الموافق \_\_\_\_\_



(إ) دون النطرق إلى غيرها من معايير الشهرة لا يكفي لإثبات الشهرة، وبالتناسب فإن البيانات المقدمة لم تثبت سبق تسجيل أو استعمال العلامة التجارية في بلد المنشأ وتجاوزها إلى غيرها من البلدان وذلك حسب تعريف العلامة التجارية المشهورة، عليه فإنه لا مجال لإنزال أحكام الفقرة (إ) من المادة (أ) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

كما نجد أيضاً أنها عجزت عن إثبات أسبقية استعمالها للعلامة التجارية (CORAL INTERNATIONAL مع رسمة) بتاريخ سابق لتاريخ تسجيل العلامة موضوع الترقين حيث لم يتم تقديم أيه بينة مثل فواتير أو عقود أو بيانات تفيد باستعمال العلامة في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي هذاخصوص ما استقر عليه اجتهاد محكمة العدل العليا في القرار رقم (١٩٧٢/٦٧) (هيئة خمسية) المنصور على الصفحة ١٤٦٣ من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ ١٩٧٢/١/١ والذي جاء فيه: "لا حق للشركة المستدعاة في طلب ترقين العلامة المسجلة باسم الشركة المستدعاة ضدها إذا لم تقدم أيه بينة على أن العلامة المطلوب ترقينها معروفة في المملكة الأردنية الهاشمية ومستعملة على بضائعها، لأن تسجيل هذه العلامة ليس من شأنه أن يؤدي إلى غش الجمهور لعدم وجود علامة أخرى مماثلة لها مستعملة ومعرفة في الأردن." والقرار رقم (١٩٩٩/٣٧).

كما نجد أيضاً أنها عجزت عن إثبات سبق تسجيличاً للعلامة التجارية (CORAL INTERNATIONAL مع رسمة) في الأردن، مما يجعل من تسجيل العلامة التجارية موضوع الترقين متفقاً وأحكام المادة (أ) من قانون العلامات التجارية.

أما بالنسبة لما ادعاه وكيل الجهة المستدعاة من أن المستدعاة ضدها لم تقم باستعمال العلامة التجارية



وزاره الصناعه والتجاره

الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
الموافق \_\_\_\_\_

موضوع الترقين ( ) فعلياً وبصورة مستمرة خلال السنوات الثلاث منذ تاريخ تسجيلها ولمدة ثلاثة سنوات مما يشكل مخالفة لاحكام المادة (٢٢/١) من قانون العلامات التجارية، فان هذا الادعاء يخرج الدعوى عن احكام المادة (٤٢/٥) من قانون العلامات التجارية المقامة استناداً له، كما أنها عجزت أيضاً عن تقديم البينة لإثبات ذلك.

وعليه وسندأ لشهادة التسجيل النهائي رقم (٧٧٠١٧) الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٦ والتي تعتبر حجة على صحة تسجيل العلامة التجارية للجهة المستدعي ضدها (صاحب التسجيل) سندأ لاحكام المادة (٣١) من قانون العلامات التجارية وحيث أن الجهة المستدعي لم تأت ببينة تخالف تلك البينة إعمالاً لقواعد المدنية

"البينة على من الدعى..." فان مالكة العلامة التجارية ( ) في الصنف (٤٢) هي (شركة نورجية السعودية المحدودة).

وبناء على ما تقدم وحيث ان عالمة الجهة المستدعي ضدها لا تشكل اي مخالفة لأحكام المادة (٧) والمادة (٨/١٠, ٦, ١٢) من قانون العلامات التجارية، أقرر رد الترقين الوارد على العالمة

التجارية ( ) المعلن عنها تحت الرقم (٧٧٠١٧) في الصنف (٤٢) وابقاؤها مسجلة في سجل العلامات التجارية.

قراراً صادراً بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٤  
قابل للاستئناف خلال ستين يوماً.

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عرببيات

الملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة العدل

محكمة العدل العليا الأردنية

رقم الدعوى:

٢٠١٠/٥٣٩

رقم القرار: (٣٤)

القرار

الصادر من محكمة العدل العليا المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس السيد فؤاد سويدان  
وعضوية القضاة السادة  
فوزي العمري ،د. أكرم مساعد ، محمد طعمة، محمد المبيضين

المستأنفة :- شركة كورال انترناشيونال .  
وكيلها المحامي رامي صالح .

المستأنف ضدهم : ١- مساعد مدير مديرية حماية الملكية الصناعية .  
( السيد ممدوح رضوان علي الكساسبة ) بالإضافة لوظيفته .  
٢- مسجل العلامات التجارية .  
٣- شركة نورجيه السعودية المحدودة .

تقدمت المستأنفة بهذا الاستئناف للطعن بالقرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية  
في كتابه رقم ( ع ت / ٢٢١٥٢ / ٧٧٠١٧ ) تاريخ ٢٠١٠/٧/٢١ الموقع من قبل المستأنف  
ضده الأول المتضمن رد الترقين الوارد على العلامة التجارية ( Grand coral ) المسجلة  
تحت الرقم ( ٧٧٠١٧ ) في الصنف ( ٤٢ ) ويفاؤها مسجلة في سجل العلامات التجارية

وذلك للأسباب التالية :-

- ١- القرار المستأنف مشوب بعيب مخالفة القانون .
- ٢- القرار المستأنف مشوب بعيب مخالفة أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية .
- ٣- القرار المستأنف مشوب بعيب السبب والتعليق .

الـ رـاـد

بعد الاطلاع على أوراق هذه الدعوى وتدقيقها والمداولة قانوناً نجد أن المستأنفة خاصمت مسجل العلامات التجارية للطعن بالقرار المتضمن رد الترقين على العلامة التجارية (Grand coral) المسجلة تحت الرقم (٧٧٠١٧) في الصنف (٤٢) ومن الرجوع لهذا القرار نجد أنه صدر باسم مسجل العلامات التجارية ولكنه موقع من شخص آخر وحيث أنه وعلى ما استقر عليه اجتهاد هذه المحكمة فإن القرار الإداري ينسب إلى من وقعه لا إلى من صدر باسمه وحيث أن دعوى الإلغاء تقام على مصدر القرار الإداري دون غيره عملاً بأحكام المادة العاشرة من قانون محكمة العدل العليا رقم (١٢ لسنة ١٩٩٢) وتعديلاته وحيث أن الخصومة من النظام العام للمحكمة أثارتها من تلقاء نفسها ولو لم يثرها أي من الخصوم وحيث لم يصدر القرار الطعين عن مسجل العلامات التجارية ف تكون الدعوى مستوجبة للرد عنه شكلاً.

لهذا تقرر المحكمة رد الدعوى شكلاً لعدم الخصومة وعدم الحكم بأي رسوم أو مصاريف أو أتعاب محامية .

قراراً وجاهياً بحق المستأنفة وغياباً بحق المدعى ضدهما صدر وفهم عانياً في  
٣ محرم ١٤٣٢ هـ الموافق ١٢/٩/٢٠١٠ م

الرئيس



عضو

عضو  
محترف

تلي القرار من قبل الهيئة الموقعة أدناه بتاريخ ١٢/٩/٢٠١٠ م .

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

أع

رقم الدعوى:

٢٠١٠/٤٠٣

رقم القرار: (٧)

الصادر من محكمة العدل العليا المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة السيد فؤاد سويدان  
وعضوية القضاة السادة

فوزي العمري ، د. أكرم مساعدة ، محمد طعمه ، محمد المبيضين

المستأنفة :- شركة كورال انترناشيونال (شركة ذات مسؤولية محدودة)  
وكيلها المحامي رامي صالح .

المستأنف ضدهما : ١- مسجل العلامات التجارية .

٢- شركة نورجييه السعودية المحدودة .

تقدمت المستأنفة بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٩ بهذا الاستئناف للطعن بالقرار الصادر عن  
سجل العلامات التجارية في كتابه رقم (غ ت ٢٢١٥٢/٧٧٠١٧) تاريخ ٢٠١٠/٧/٢١  
المتضمن رد الترقين الوارد على العلامة التجارية (Grand coral) المسجلة تحت الرقم  
(٧٧٠١٧) في الصنف (٤٢) وإيقاؤها مسجلة في سجل العلامات التجارية

وذلك للأسباب التالية :-

أولاً : إن القرار المستأنف مشوب بعيوب مخالفة القانون .

ثانياً : إن القرار المستأنف مشوب بعيوب مخالفة أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيل المستأنفة وغياب المستأنف ضدهما المقرر  
إجراء محاكمتها غيابياً ثبتت لائحة الاستئناف واللائحة الجوابية ولائحة الرد عليها  
وأبرزت المحكمة كافة الأوراق المقدمة في هذه الدعوى وترافق  
وكيل المستأنفة .

ما بعد

-٢-

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيل المستأنفة وغياب المستأنف ضدهم المقرر إجراء محاكمتهم غيابياً تليت لائحة الاستئناف واللائحة الجواية ولائحة الرد عليها وأبرزت المحكمة كافة الأوراق المقدمة في هذه القضية وترافقه وكيل المستأنفة .

### القرار

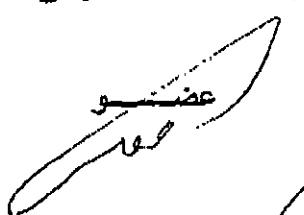
بعد الاطلاع على أوراق هذه الدعوى وتدقيقها والمداولة قانوناً نجد أن مسجل العلامات التجارية أثار في لائحته الجواية دفعاً مفاده أن الدعوى مستوجبة للرد لتقديمها بعد انقضاء الميعاد القانوني المحدد . وحول هذا الدفع نجد أن المستأنفة سبق وأن أقامت بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٩ دعوى العدل العليا رقم (٢٠١٠/٤٠٣) للطعن في القرار المشكو منه ذاته في دعوانا الماثلة خاصم فيها مسجل العلامات التجارية وشركة نورجيه السعودية وقد أصدرت هذه المحكمة قراراً في تلك الدعوى يقضي بردها شكلاً لعدم صحة الخصومة . أي أن المستأنفة علمت بالقرار المطعون فيه حلماً يقينياً بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٩ ، وحيث أنها تقدمت بهذا الاستئناف مرة أخرى بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٧ ، فإن هذا الاستئناف يغدو مقدماً بعد فوات المدة القانونية المحددة قانوناً مما يستوجب رد الاستئناف شكلاً .

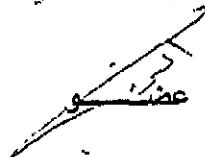
### فيهذا

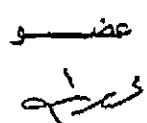
تقرر المحكمة رد الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد فوات المدة القانونية .

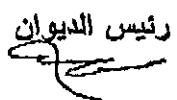
قراراً صدر في ١٩ ربيع أول ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠١١/٢/٢٢ م .

  
الرئيس

  
عضو  
المحكمة

  
عضو  
المحكمة

  
عضو  
المحكمة

  
رئيس الديوان

أع